الفرص الاقتصادية المتوقعة من اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور

إعداد

د. محمد أحمد محمد رزق العاصي
باحث دكتوراه بقسم الاقتصاد
بكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة المنصورة.

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية
دورية علمية محكمة
المجلد (٣) . العدد (٤) . يناير ٢٠٢٣

https://rijcs.journals.ekb.eg/

الناشر
معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة
المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

الفرص الاقتصادية المتوقعة من اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور

إعداد

د. محمد أحمد محمد رزق العاصي
باحث دكتوراه بقسم الاقتصاد
بكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة المنصورة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل المكاسب المتوقعة من منظور الاقتصاد المصري – من إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والميركسور.وقد تم ذلك من خلال استخدام الأسلوب القياسي، وذلك لتقدير أثر التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية في حجم التجارة البينية لمصر والميركسور.

وقد انتهت الدراسة إلى أن الأثر المتوقع لتنفيذ الاتفاقية وحدوث التخفيض الجمركي على تجارة مصر داخل التجمع، تبين أن تخفيض التعريفة الجمركية لدول الميركسور بنسبة ١٠٪ سوف يؤدي الي زيادة الصادرات المصرية بنسبة ٢,٦٪. كما اقترحت الدراسة بعض السياسات الشاملة، القطاعية واللوجستية لتعظيم المنافع التجارية للاقتصاد المصري عند تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع الميركسور.

الكلمات الرئيسية: التكامل الاقتصادي، الميركسور ، الآثار الاقتصادية المحتملة.

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة الماضية تزايداً واضحاً في عدد الاتفاقيات التجارة التفضيلية بين مختلف الدول ومن مختلف القارات، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية وما أوجدته من نظام تجارى متعدد الاطراف بشكل أدى إلى تزايد حدة المنافسة التجارية، فقد وجدت الدول النامية أنه من مصلحتها الانضمام إلى اتفاقات وتكتلات تجارية مع دول متقدمة، أو حتى مع دول نامية أخرى لتوسيع نطاق أسواقها، وتعزيز قدراتها على المنافسة في ظل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف[١].

وعلي هذا النحو، لا تسير الاتفاقات التجارية على وتيرة واحدة من حيث ما تنطوي عليه من إجراءات وآليات للتحرير التجاري متعدد الأطراف، حيث تتدرج من مستوى أقل حيث الاتفاقات التجارية التفضيلية الجزئية إلى مستوى أعلى حيث اتحاد تجارى ونقدي.

وبصفة عامة فإن الهدف من إقامة التكتلات التجارية ليس فقط إزالة الحواجز الإدارية والتنظيمية، بل لتحقيق تناسق وتجانس للسياسات التي تؤثر على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي داخل الدول الاعضاء[٢].

وقد وقعت مصر في ٢٠١٠/٨/٣ اتفاقية منطقة تجارة حرة مع تجمع الميركسور بهدف تأمين وضمان حصول مصر على احتياجاتها من المواد الغذائية على المدى البعيد بأسعار أفضل. ولهذا التكتل ما يبرره اقتصادياً، حيث قبل توقيع الاتفاقية، ارتفعت تجارة مصر مع دول المجموعة إلى ٥٨,٧٪ ما بين أعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢,١ مليار دولار- حيث يحتل تجمع الميركسور المركز الرابع كأهم شريك تجاري بعد الاتحاد الاوروبي والولايات

---

[١] مقرس كمال،٢٠١٣، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: - دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

[٢] Center for Social and Economic Research," **Economic Integration in the Euro-Mediterranean Region**" September, 2009

المتحدة والدول العربية. وبالرغم من مرور عدد من السنوات علي من توقيع الاتفاقية وعدم دخولها حيز النفاذ ، إلا أنها ساهمت في تعزيز حجم التجارة البينية لمصر ودول الميركسور حيث بلغت في عام ٢٠١٣ حوالي ٤,٤ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ١٠٠٪

١- اشكالية وأهمية البحث

قد ترتب علي توقيع الاتفاقية تحسن بعض مؤشرات توغل مصر في أسواق تلك الدول ، حيث بلغ معدل نمو الصادرات المصرية لتلك الدول بعد توقيع الاتفاقية بعام ٢٥٪ وذلك عام ٢٠١١، إلا أن الإشكالية تتمثل في عدم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا يجعل مصر حتي الآن في مرحلة بناء أساس تجاري قوي لصادراتها داخل أسواق دول الميركسور ، وكذلك استيعاب منتجات تلك الدول ، حيث وفي ظل استمرارية القيود الجمركية والغير جمركية التي لاتزال قائمة ، حيث بلغت متوسط التعريفة الجمركية علي الواردات من الميركسور ١٦,٢٩٪ عام ٢٠١٣[٣]. بلغت واردات مصر من دول المجموعة حوالي ٤ مليار دولار.

الأمر الذي يجعل من اشكالية الدراسة تتمثل في الاجابة عن السؤال التالي:

هل التنفيذ الكامل للاتفاقية من المتوقع أن يساهم في تنويع وتعزيز التجارة البينية لمصر ودول الميركسور؟.

كما تبرز أهمية الدراسة، في تحليل وقياس الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الميركسور ، ولا سيما من خلال الأداء التجاري لمصر، وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الكمية التي تتيح لنا التعرف علي الأثر الإنشائي باستخدام مؤشر تماثل الصادرات، والأثر التحويلي باستخدام مؤشر التوافق التجاري، وذلك لتوضيح مدى الاستفادة المتوقعة للاتفاقية على حجم وهيكل التحارة البينية بين مصر ودول الميركسور. كما سيتم الاستناد إلى أسلوب المحاكاة لتقدير الأثر المتوقع من الاتفاقية علي هيكل وحجم

[٣] http://www.macmap.org/

التجارة البينية لمصر ودول الميركسور . وذلك حتى يمكن تحديد آليات تفعيل وتعظيم الاستفادة من المنافع المتوقعة من الاتفاقية، وذلك في حالة تنفيذ الاتفاقية.

٢- فرضية وهدف البحث

تسعي الورقة البحثية الحالية الي اختبار فرضية أنه من المتوقع أنه سيترتب على تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور خلق منافع تجارية للاقتصاد المصري. ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية للبحث، تهدف الدراسة إلي اختبار الآثار الاقتصادية المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور، ووضع السياسات المقترحة لتعظيم العائد المتوقع من تنفيذ الاتفاقية.

٣- المنهج والأساليب المستخدمة:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي حيث تم ملاحظة موضوع الدراسة بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين مصر ودول الميركسور وباستخدام البيانات المتاحة والأساليب والنماذج المختلفة يتم التوصل إلى نتائج معينة.

كما سيتم في إطار الدراسة استخدام الأسلوب النظري والتطبيقي (القياسي) لمعالجة موضوع الدراسة. ففي الجانب النظري سيتم عرض مفهوم التكامل الاقتصادي وتطوره وكذا مراحل التكامل الاقتصادي المختلفة، ودوافع إبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

أما الأسلوب التطبيقي فيستخدم في تقدير الآثار التجارية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة محل الدراسة، باستخدام بعض المؤشرات الكمية مثل مؤشر تماثل الصادرات، مؤشر التوافق التجاري، كما سيتم استخدام نموذج قياسي وأسلوب المحاكاة، لتقدير الأثر المتوقعة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور على حجم التجارة البينية لمصر مع دول المجموعة.

٤- أجزاء البحث

تنقسم الورقة البحثية الحالية الي أربع أجزاء، بعد المقدمة التي شكلت الجزء الأول. ويذهب الجزء الثاني إلي استعراض إطار نظري للتكامل الاقتصادي بشكل موجز، تعرض فيه المفاهيم

الأساسية للتكامل الاقتصادي، درجات التكامل الاقتصادي، ثم دوافع التكامل الاقتصادي، ويتم في الجزء الثالث التطرق إلى قياس الآثار المتوقعة من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور باستخدام أسلوب المحاكاة، وأخيرا يذهب الجزء الرابع الي عرض السياسات المقترحة لتعظيم المنافع المتوقعة عند تنفيذ الاتفاقية.

أولا: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

بدأت تظهر التكتلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ كنتيجة للأوضاع العالمية في هذه الحقبة من الزمن. وبدأ عرض نظرية التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي علي يد الاقتصادي النمساوي فينر viner عام ١٩٥٠ في عرضه لنظرية الاتحاد الجمركي. ومنذ ذلك الوقت والأوضاع الاقتصادية الدولية تتغير في اتجاه يدفع الدول إلى مزيد من التكامل الاقتصادي بمختلف درجاته وأشكاله. فقد تطور وتكيف التكامل الاقتصادي مع تطور المتغيرات الاقتصادية الدولية. وبالتبعية على الصعيد التنظيري فقد تطورت المفاهيم والنظريات المفسرة لنظرية التكامل الاقتصادي.

وعلي ذلك يتعرض الجزء الحالي من الدراسة الي المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي، درجات التكامل الاقتصادي، ثم دوافع التكامل الاقتصادي.

١- المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي:

تعددت التعريفات التي تناولت التكامل الاقتصادي ولم يتفق الاقتصاديون علي تعريف واحد للتكامل الاقتصادي، وذلك منذ الكتابة في نظرية التكامل الاقتصادي علي يد الاقتصادي النمساوي فاينر viner ١٩٥٠.[٤]

ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلي التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة علي أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو أخر من أشكال التكامل الاقتصادي. إذ

[٤] الليثي عماد،٢٠٠٣، **بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٧.

يعرفه بعضهم بأنه الحالة التي تنطوي على تجميع الاقتصاديات المستقلة في أقاليم اقتصادية أكبر [٥].

كما عرفه Balassa Bela التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن "عملية "(Process) وحالة (State of Affair) فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة ، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة، فإنه في الإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات ا لوطنية[٦]

ولقد قدم ميردل Gunnar Myrdal الذي ينظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية على أنها تحقق تعادلًا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقال عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلًا من العنصرين السابقين من ناحية ثالثة، مفهومًا أكثر اتساعًا وعمومية للتكامل الاقتصادي يرى فيه "ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج، بما فيها الانتقال الاجتماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي [٧].

في حين يرى Fritz Machlupأن التعريف الملائم الذي يعبر حقيقة عن المعنى الصحيح لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي يكمن في " الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل[٨].

أما الاقتصادي الهولندي Jan Tinbergenفيميز بين نوعين من التكامل الاقتصادي: "التكامل السلبي (Integration negative) الذي يتطلب إلغاء كل صور التميز التجاري، وكل القيود والعراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج، وحرية حركة التدفقات الاقتصادية.

---

[٥] Robson peter, 1980"Economics of International Integration", p1

[٦] بلاسا بيلا، ترجمة راشد البراوي،١٩٦٤، **نظرية التكامل الاقتصادي**، الطبعة الأولي، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٠.

[٧] Gunnar Myrdal, 1956, p8

[٨] machlup fritz, 1977, The history of thought on economic integration, , p18,

أمَّا النوع الثاني فيطلق عليه اسم التكامل الإيجابي، (Integration positive)" الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة؛ من أجل ضمان فعالية آليات السوق[٩].

أما الاقتصاديPinder John يعرف التكامل الاقتصادي بأنه: يشمل إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية للدول المتكاملة، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة علي نطاق كافي لتحقيق الأهداف الاقتصادية [١٠] .

أما الاقتصادي vajda Imre فإنه: يميز بين أسلوبين للتكامل": التكامل في الأسواق والتكامل الإنتاجي الإنمائي.، ويأخذ هذا التمييز في الاعتبار عدم كفاية مبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق التنمية من خلال تطوير العلاقات التجارية البينية للدول الأعضاء، وتنسيق عملية الإنتاج وهو ما يترتب عليه في الوقت نفسه تعزيز قاعدة التكامل ذاته [١١].

ومما يلاحظ أنه: مع الاختلاف في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي نادي بها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنبرجن، بيلا بلاسا، و بندر، وميردال في أن التكامل هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلي تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعًا للحصول علي مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعًا لذلك[١٢].

وقد اقترح أحد الباحثين مفهومًا شموليًا؛ بحيث يرى في التكامل الاقتصادي: عملًا إراديًا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما

---

[9] Tinbergen, 1965, **International Economic Integration**,

[١٠] عماد الليثي.. مرجع سبق ذكره ص١٧

[١١] الإمام محمد، ٢٠٠٠، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، ص٤٣.

[١٢] عبد الرحيم إكرام، ٢٠٠٢، **"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٤٤.

بينها. كما أنه: يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[١٣].

٢- درجات التكامل الاقتصادي:

يشير الفكر الاقتصادي إلى وجود العديد من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وما يميز هذه الأشكال هو قدرة كل منها على إزالة وإلغاء الحواجز القيود التي تعترض عملية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، وقد جاءت محاولة B.Balassa للتفريق بين عدة مستويات للتكامل الاقتصادي، وهي على الترتيب : اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التبادل الحر، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي التام. بلا بلاسا (١٩٦٤) ،في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل الاقتصادي تشمل المستويات التالية: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية. وسوف يتم عرض كلًا من هذه الدرجات مع التركيز علي منطقة التجارة الحرة موضع الدراسة.

١/٢ . منطقة التجارة التفضيلية:

تتمثل في اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل[١٤].

غير أننا ينبغي أن نشير الي أنه مع انتهاء الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية الجات لن يكون لهذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي وجود بين الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية حيث كانت

---

[١٣] رميدي عبد الوهاب، ٢٠٠٦، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**،رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر، ص٤.

[١٤] الجزار جابر، ١٩٩٤، **اتفاقية ماستريخت و اثارها علي الاقتصاد المصري** ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢٨

تقدم الدول المتقدمة مزايا للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل، وهو الامر الذي يتعارض مع المبادئ الاساسية لاتفاقية الجات[١٥].

٢/٢ . منطقة التجارة الحرة:

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي و تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي.

و تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[١٦].

لا تحتم مناطق التجارة الحرة على التوليد بتعديل اتفاقيات التجارة الحرة على الدول الاعضاء بتعديل اتفاقياتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الاعضاء في المنطقة. ولا تحرم قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الاعضاء في المنطقة، ولا تتضمن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص أو رءوس الاموال ، أو بشأن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية وغيرها [١٧]. ولهذا شهدت كثيرٌ من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركاتٍ

---

15 Mareike Meyn, Economic Partnership Agreements: A 'Historic Step' Towards a 'Partnership of Equals', **Development Policy Review.** Sep2008, Vol. 26 Issue 5, P 517.

[١٦] بكري كامل، **"التكامل الاقتصادي"**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة،١٩٨٤، ص ٣٨.

[١٧] عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية ....، مرجع سابق ذكره، ص.٦٣.

وجهودًا واسعةً نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجامًا مع توجهات تحرير التجارة العالمية، ومن الأمثلة البارزة على حركة تأسيس وبناء مناطق التجارة الحرة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هي: منطقة التجارة الحرة الأوربية والمعروفة باسم افتا (EFTA) في عام١٩٥٩، بعضوية بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك وأيسلندا وسويسرا، وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب [18]

٣/٢ الاتحاد الجمركي:

وفقا لتلك الدرجة التكاملية يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافةً إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي، فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيًا واحدًا ، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول ؛ والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة ، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي ، وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر؛ ولكنها أيضًا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء[١٩].

ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي

---

[18] المجدوب أسامة، ٢٠٠٠، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الطبعة الأولي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، ص ٥٨.

[١٩] مقروس كمال ،٢٠١٣، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجريبية المغربية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

تواجهها منطقة التجارة الحرة عادةً، والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[٢٠].

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدًا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرًا ، على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون . ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة ١٩٢٢ مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة ١٩٤٧ ودخل حيز التنفيذ سنة ١٩٤٨، ويسمى باتحاد "**الينيلوكس**" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي[٢١]، ومن الامثلة الحديثة للاتحادات الجمركية (GCC) مجلس التعاون الخليجي مثالا للاتحاد الجمركي والذي يضم كلا من البحرين، الكويت، السعودية، الامارات، عمان وقطر والذي وقع عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وتم العمل به في ١ يناير ٢٠٠٣[٢٢] .

٤/٢ السوق المشتركة:

في هذه الدرجة الأكثر تقدمًا من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء[٢٣].

٥/٢ الاتحاد الاقتصادي:

تعني مرحلة الاتحاد الاقتصادي (economic union) تجاوز التكامل الاقتصادي تحرير التبادل التجاري الذي ينجز في الاتحاد الجمركي، وتحرير انتقال عناصر الانتاج في ظل السوق المشتركة،

---

[٢٠] عبد الرحيم إكرام، **التحديات المستقبلية** ....، مرجع سابق ذكره، ص ٦٤.

[٢١] حاتم سامي، **التجارة الخارجية..**، مرجع سابق ذكره، ص ٢٩٣.

[٢٢] الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية WWW.WTO.COM

[٢٣] عفر محمد ومصطفي أحمد ،١٩٩٩، **الاقتصاد الدولي**، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ٢٣٨.

الي ازالة الحدود بالكامل بين الدول الأعضاء في التكامل لتعمل معا كما لو كانت اقتصادا واحدا ذا سوق واحدة، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم "السوق الموحدة" single market[24] . مثال ذلك الاتحاد الأوربي (EU) الذي أنشئ بمقتضي معاهدة ماستريخت ١٩٩٢[٢٥].

٦/٢ الاتحاد النقدي:

ان قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية. الا أن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر. في هذا الصدد يتم إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي؛ لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[٢٦].

من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي والذي قام بين (١١) دولة أوربية. عندما تم إطلاق اليورو في ١ يناير ١٩٩٩[٢٧].

٧/٢.الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية؛ بحيث يتبع الأعضاء

---

[24] الإمام محمد، ٢٠٠٩، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، ص١١٦

[٢٥] الليثي عماد، مرجع سبق ذكره ص ص ٦٨-٦٩

[٢٦] عبد الرحيم إكرام، **التحديات المستقبلية**....، ص ٦٥.

[27] http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/index_en.htm

نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة[٢٨].

٣- دو افع التكامل الاقتصادي

تختلف دوافع التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية عنها بالنسبة للدول المتقدمة مع وجود بعض الدوافع المشتركة، والتي غالبًا ما ينتج عنها تكامل الشمال مع الجنوب، مثل: النافتا (حيث تضم الولايات المتحدة كدولة متقدمة والمكسيك كدولة نامية)، وبما أن الدراسة تهتم بتلك الاتفاقيات التي تتم بين دول الجنوب (الدول النامية)؛ حيث أن كل أعضاء الاتفاقية تعتبر دول نامية فسوف تركز الدراسة على الدوافع الخاصة بالدول النامية. ويمكن تقسيم الدوافع الي: دوافع اقتصادية وأخري سياسية.

١/٣ الدو افع الاقتصادية:

فهي عبارة عن المزايا المتوقعة من إبرام التكامل الاقتصادي وهي:

- **اتساع حجم السوق**: يعمل التكامل الاقتصادي على توسيع حجم السوق، عن طريق إزالة الرسوم والحواجز الجمركية العالية من أمام منتجات الدول الأعضاء في التكامل مما يوسع الدائرة.[٢٩]

- **تحسين المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية في مجال المعاملات الاقتصادية**: في ظل التكامل الاقتصادي ستتمكن الدول الأعضاء من تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي، وفقًا لمصلحتها الخاصة والتكامل الاقتصادي يعطي للدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تكد تحصل عليها منفردة قبل التكامل، حيث أن

---

[٢٨] عفر محمد ومصطفي أحمد، **الاقتصاد الدولي**، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٤١.

[٢٩] عفيفي سامي، **التجارة الخارجية**..، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣٣-٣٣٤.

عادة ما يؤدي كتله اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها، ومطالبها علي الدول الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة [٣٠].

- **المنافسة**: يؤدي تحرير التجارة البينية إلى تخفيف حدة الاحتكار داخل كل دولة عضو من الدول الأعضاء من ناحية، واكتساب المنتجين الأكفأ قدرة على التصدير إلى أسواق أعضاء آخرين نتيجة اتساع السوق.

- **الاستفادة من الوفورات الخارجية نتيجة تحسين البيئة الاقتصادية**: يؤدي التوسع الاقتصادي المترتب التكامل إلى دعم الوفورات الخارجية،

بما في ذلك تخفيض كلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة، وتوسيع المعروض من الأيدي العاملة المدربة، وخفض كلفة المعاملات بما في ذلك أنشطة الوساطة والمعلومات والائتمان. [٣١]

جذب الاستثمار: تؤدي التغيرات الهيكلية في اقتصادات الدول الأعضاء نتيجة التكامل التجاري واتساع نطاق السوق الإقليمية وتحقيق وفورات الحجم الخارجية إلى جذب الاستثمار سواء الوطني أو البيني أو من خارج الإقليم، وبخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم التي تتميز بوفورات داخلية.

٢/٣ الدو افع السياسية:

بما أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منهما في الآخر وتتأثر بها؛ حيث أن من شأن اتفاقيات التكامل الاقتصادي بكافة صوره في حالة نجاحه وتطوره ألا يبقي التنظيمات أو

---

[٣٠] عبد الرحيم إكرام، **التحديات المستقبلية** ...، مرجع سابق ذكره، ص ٦١.

[٣١] أبو ستيت فؤاد، ٢٠٠٤، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة، ص ٢٩.

العلاقات السياسية علي وضعها القديم، سواءٌ فيما بين الدول المشتركة في التكامل، أو فيما بينها وبين الدول الأخرى إذا يتعين إجراء التعديلات ألازمة للموائمة مع الوضع الاقتصادي الجديد[٣٢].

ويمكن إيجاز الدوافع السياسية في النقاط التالية:

- قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي تكوين اتحاد سياسي علي أمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي، أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي بأن يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية وبأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور؛ مما يسهل معه في النهاية، بحيث تحقق التوحيد السياسي[٣٣].

- تجنب خطر الصراع السياسي والعسكري بين الدول المتكاملة، والتغلب على الصراع القائم بالفعل، وهو ما يتطلب أن يحدث تشابك للمصالح الاقتصادية بين الدول أعضاء التكتل.

- قد يكون الهدف من التكامل يكمن في سعي الحكومات لضمان استقرار النظم السياسية؛ من خلال تحقيق المكاسب والمنافع الاقتصادية المرجوة من التكتل، وكسب وتأييد الرأي العام في حالة تحسن الأداء الاقتصادي وتناقص البطالة، وتزايد معدلات نمو التجارة، وربما تعزيز التعاون الأمني وتحقيق الأمن القومي المشترك بمفهومه الأشمل[٣٤].

---

[٣٢] الإمام محمد وآخرون،٢٠٠٥، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق**، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨٩.

[٣٣] مبروك نزيه ،٢٠٠٥، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، ص ١٤.

[٣٤] إكرام عبد الرحيم...، **التحديات المستقبلية**...، مرجع سابق ذكره، ص٥٥.

ثانيا: قياس الآثار المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة

بين مصر ودول الميركسور على التبادل التجاري بينهما

حتى تزداد الصورة وضوحاً ولمحاولة استنباط الآثار والمنافع المتوقعة لمصر من تنفيذ الاتفاقية والمكاسب المحتملة لتجارتها البينية مع دول الميركسور، فسوف يتم الاستعانة بنموذج قياسي لتوقع الآثار المترتبة على تنفيذ الاتفاقية.

١- توصيف النموذج القياسي المستخدم والبيانات المستخدمة

من المتعارف عليه في إطار الأدبيات التطبيقية أنه عادة ما يتم تقدير وتقييم الآثار المتوقعة من انضمام دولة ما إلى تكتل اقتصادي معين، فإنه عادة ما يتم الاستناد إلى عدة أدوات وأساليب تحليلية وقياسية. حيث تستند بعض الدراسات إلى أسلوب المحاكاة، ودراسات تستند إلى الأسلوب القياسي. وفي هذا السياق وللتعرف على الآثار المتوقعة من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور على التجارة البينية بين مصر وتلك الدول، سيتم استخدام أسلوب المحاكاة.

وسيتم الاستناد إلى الأسلوب القياسي لتقدير الأثر المتوقعة لدخول اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور حيز التنفيذ على حجم التجارة البينية لمصر مع دول المجموعة، وذلك باستخدام نموذج قياسي في صورة شبه لوغاريتمية خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٥-٢٠١٣ حيث أن المتغير التابع هو حجم التجارة البينية (IT) لمصر مع دول الميركسور خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠١٣)، وسيتم قياس وتقدير الأثر المتوقع لخفض التعريفة الجمركية البينية (TRF) علي حجم التجارة البينية (IT)، أما باقي العوامل الأخرى التي تؤثر علي التجارة البينية (الدخل – المسافة – عدد السكان - ...) ستتجسد من خلال الحد الثابت والخطأ العشوائي .

ويمكن حل النموذج القياسي والوصول الي النتائج باستخدام برنامج E-Views ، وإجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Near Least Square ، وذلك بتطبيق نموذج المعادلة الواحدة للبيانات المتاحة عن المتغيرات التي تشملها المعادلة خلال الفترة الزمنية المذكورة، ويتم تقدير أثر المتغيرات المفسرة لتدفق التجارة البينية بين مصر ودول الميركسور .

ويمكن توصيف النموذج القياسي من خلال المعادلة التالية :

معادلة رقم (١) $\log IT = C - b\ TRF + \epsilon$

حيث أن:

- IT: التجارة البينية لمصر مع الميركسور ، متمثلة في صادرات مصر للميركسور
- C: الحد الثابت
- b: معامل تأثير التعريفة الجمركية على حجم واردات الميركسور من مصر
- TRF: التعريفة الجمركية على صادرات مصر للميركسور
- ϵ : حد الخطأ العشوائي

أمكن الحصول علي البيانات من:

http://www.macmap.org

/http://www.trademap.org

وقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معلمات المتغيرات المفسرة للنموذج، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠١٣).

معادلة رقم (٢)

$$\log IT = 70.87 - 0.26\ TRF$$

(-3.33)

$R^2 = 61.3\%$ D.W = 2.6

ADJ $R^2 = 55.7\%$ F= 11.1 (0.012)

يتضح مما سبق: جودة النموذج، حيث تعبر التعريفة الجمركية وحدها نحو ٦١٪ من التغيرات في واردات الميركسور من مصر، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=61.3). الأمر الذي يعني أن التغير في التعريفة الجمركية في النموذج يفسر التغير في قيمة التجارة البينية بين مصر ودول

الميركسور بنسبة 61.3%، وكذلك فقد بلغت قيمة معامل (Durbin-Watson) نحو (٢,٦). الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج.

يتضح من النتائج أن ارتباط المتغير التفسيريTRF تؤثر عكسياً على صادرات مصر للميركسور، حيث أن إشارة المعامل سالبة. وهذا يعني أنه كلما انخفضت التعريفة الجمركية بنسبة 10% فإنه من المتوقع أن تزداد نفاذ الصادرات المصرية لسوق التجمع بنحو ٢,٦٪. وهو ما يعني أنه لو كان تم تنفيذ الاتفاقية منذ ٢٠١٠ بتخفيض التعريفة الجمركية وعلى هذا النحو فإن خفض التعريفة الجمركية سيعمل علي تحسين أداء مصر التجاري في سوق الميركسور، حيث من المتوقع أن يعمل ذلك على تكثيف تجارة مصر مع الميركسور .

٢- محاكاة الأثر المتوقع لتنفيذ الاتفاقية على التجارة البينية بين مصرودول الميركسور.

سوف يتم الاستناد إلى نتائج النموذج القياسي في تفسير الأثر المتوقع لتنفيذ الاتفاقية من خلال التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية على التجارة البينية لمصر مع دول الميركسور.

بالاستناد إلى نتائج تقديرات النموذج، وبافتراض سيناريو التخفيض التدريجي المتساوي للتعريفة الجمركية بمجرد تنفيذ الاتفاقية على خمس سنوات بنسبة ٢٠٪ لكل سنة.

حيث بفرض أنه كان تم دخول الاتفاقية حيز النفاذ عام ٢٠١٤ حيث بلغت قيمة صادرات مصر لدول الميركسور في سنة الأساس (٢٠١٣) بلغت حوالي ٢٦٨ مليون دولار، ومتوسط التعريفة لدول الميركسور ١٠,٥٢%. فإن تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٢٠٪ في السنة الأولى (٢٠١٤) من تطبيق الاتفاقية يترتب عليه زيادة التجارة البينية بنحو ٥,٢٪ وفقاً لنتائج النموذج. حيث أنه بحلول السنة الأولى سينخفض معدل التعريفة الجديد ويصبح ٨,٤٢٪، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية لدول الميركسور بنسبة ٥,٢٪، ليصبح حجمها يعادل ٢٨١,٩ مليون دولار.

جدول رقم (١) المحاكاة للأثر المتوقع بعد تنفيذ الاتفاقية طبقا لنتائج النموذج

القيمة بالمليون دولار

السنة	متوسط التعريفة	معدل التخفيض المتوقع	التغير في التعريفة	القيمة المحتملة للصادرات المصرية لدول الميركسور
الأساس	٪١٠,٥٢	-	-	٢٦٨
الأولي	% ٨,٤٢	٪٢٠	٪٢,١-	٢٨١,٩
الثانية	٪٦,٣١	٪٤٠	٪٤,٢١-	٢٩٥,٨
الثالثة	٪٤,٢١	٪٦٠	٪٦,٣١-	٣٠٩,٩
الرابعة	٪٢,١	٪٨٠	٪٨,٤٢-	٣٢٣,٧
الخامسة	صفر	٪١٠٠	٪١٠,٥٢-	٣٣٧,٧

عند وصول التعريفة الجمركية على واردات الميركسور من مصر إلى الصفر (أي بخصم ١٠٠٪) بعد خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية، سوف تزداد الصادرات المصرية بنسبة ٢٦٪ لتصل حوالي ٣٣٧,٧ مليون دولار. وهو الأمر الذي يجعل من دخول الاتفاقية حيز النفاذ ذا منافع كبيرة على الاقتصاد المصري ولاسيما على التجارة الدولية لمصر مع دول الميركسو . مما يؤكد على ضرورة تنفيذ الاتفاقية، والأهم من ذلك ليس تنفيذ الاتفاقية فقط، فإنه لابد من تحديد القطاعات الواعدة التي لها ميزة تنافسية في المنطقة وتنفيذ السياسات التي تعظم من الاستفادة من الاتفاقية وتقلل من أي آثار سلبية.

ثالثا: السياسات المقترحة Policy Implication

وفي هذا الصدد لتفعيل الآثار المتوقعة والعناصر المستهدفة من تنفيذ الاتفاقية، ألا وهي تعظيم وصول الصادرات المصرية ولاسيما للقطاعات الواعدة، وتخفيض تكلفة دخول الواردات المصرية من الميركسور، واتساع نطاق وحجم السوق التجاري البيني، فإنه في ضوء ما توصلت الدراسة من نتائج بشأن الاستفادة المتوقعة لمصر من تنفيذ الاتفاقية، فإنه يمكن انتهاج عدد من السياسات والآليات التي تضمن ليس فقط الإسراع من تنفيذ الاتفاقية، بل تعظم المنافع المتوقعة لمصر.

١- التركيز على دور القطاع الخاص واشراكه في مراحل المفاوضات المقبلة مع دول الميركسور، إذ تتيح اللقاءات المتبادلة بين رجال الصناعة ورجال الأعمال بين البلدان اعضاء الاتفاقية فرصا وأفكارا مفيدة لكل الأطراف من حيث نوعية ومجالات التعاون التي تحقق مكاسب أفضل للبلدان المشاركة.

٢- تخفيض الجمارك على الخامات والآلات والمعدات الرأسمالية المستوردة وتخفيض ضريبة المبيعات على القطاعات الانتاجية التي تتمتع بميزة تنافسية في أسواق الميركسور، ولا سيما قطاع الكيمياويات والمنسوجات والأدوات الكهربائية.

٣- دعم المصدرين لدول الميركسور في إطار التزامات مصر الدولية وفي إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

٤- تقديم الدعم الفني وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة كتسهيل تكلفة الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة بدول الميركسور.

٥- تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري بدول الميركسور، من خلال تقديم مساعدة المصدرين في البحوث التسويقية ومدهم بالدراسات الازمة لكل قطاع، والمساعدة في الاتصال المباشر بالمستوردين في دول الميركسور.

٦- استغلال الموقع الجغرافي لدول الميركسور في الانتشار والعبور الي أسواق الدول المجاورة لكل من دول الاتفاقية، وذلك من أجل تحقيق دفعة قوية للصادرات والاستفادة من قواعد المنشأ الاقليمية.

٧- توفير التمويل الازم لتدريب الشباب، لخلق كوادر تسويقية.

٨- توفير التمويل والتدريب الداخلي والخارجي الازم لنقل التكنولوجيا الحديثة لكل قطاع، وتنمية الكوادر الفنية والنمط الانتاجي، وذلك للمحافظة على تنافسية القطاعات التي تتمتع بميزة تنافسية بأسواق الميركسور، وبحث امكانية اضافة قطاعات جديدة.

٩- بذل مزيد من الجهود واتخاذ اجراءات وتطبيق سياسات جديدة لتنشيط وزيادة التبادل التجاري وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية بين مصر ودول الميركسور، وخاصة البرازيل في مجال الصناعات المتقدمة وصناعة المطاط والاطارات والسفن وتحديث الموانئ.

١٠- توفير خطوط شحن إلى أهم موانئ ومطارات دول الميركسور.

المراجع

المراجع العربية

- مقرس كمال،٢٠١٣، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: - دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- الليثي عماد،٢٠٠٣، **بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة.
- بلاسا بيلا، ترجمة راشد البراوي،١٩٦٤، **نظرية التكامل الاقتصادي**، الطبعة الأولي، الناشر: دار النهضة العربية، القاهرة.
- الإمام محمد، ٢٠٠٠، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة.
- عبد الرحيم إكرام، ٢٠٠٢، **"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- رميدي عبد الوهاب، ٢٠٠٦،**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**،رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر.
- الجزار جابر، ١٩٩٤، **اتفاقية ماستريخت و اثارها علي الاقتصاد المصري** ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة.
- بكري كامل، **"التكامل الاقتصادي"**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة،١٩٨٤.
- المجدوب أسامة، ٢٠٠٠، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الطبعة الأولي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت.
- مقروس كمال ،٢٠١٣، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربية المغربية**، رسالة ماجستير، قسم

الاقتصاد، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

- عفر محمد ومصطفي أحمد ،١٩٩٩، **الاقتصاد الدولي**، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- الإمام محمد، ٢٠٠٩، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية.
- عفر محمد ومصطفي أحمد، **الاقتصاد الدولي**، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- بو ستيت فؤاد، ٢٠٠٤، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة.
- الإمام محمد وآخرون،٢٠٠٥، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق**، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مبروك نزيه ،٢٠٠٥، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**.

المراجع الأجنبية

- Gunnar Myrdal, 1956.
- machlup fritz, 1977, The history of thought on economic integration.
- Tinbergen, 1965, **International Economic Integration**,
- Center for Social and Economic Research, **" Economic Integration in the Euro-Mediterranean Region"** September, 2009
- Mareike Meyn, Economic Partnership Agreements: A 'Historic Step' Towards a 'Partnership of Equals', **Development Policy Review.** 2008, Vol. 26 Issue 5.
- **Robson peter, 1980"Economics of International Integration".**

المو اقع الالكترونية

١. الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية WWW.WTO.COM
٢. http://www.macmap.org/
٣. http://ec.europa.eu/economy_finance/euro/index_en.htm1